كتاب الأدلة والبيان المنسوب إلى الشيخ تبغورين الملشوطي: دراسة نقدية حول المؤلف والعنوان

The Book of Evidence and Statement Attributed to Sheikh Tibgorin Al-Malshouti: A Critical Study on the Author and Title

د.جابر بن سليمان فخار*

مركز التعليم عن بعد، كلية العلوم الشرعية، سلطنة عمان

jaber.fakhar1@el-css.edu.om

تاريخ الاستلام: 2022/10/13 تاريخ القبول: 2022/10/29 تاريخ النشر: 2023/03/10

ملخص:

يطرق البحث مجالا تراثيا يتعلق بتحقيق نسبة الكتب إلى مؤلفيها، يتمثل هذا في دراسة نقدية لرسالة أصولية تسمى بالأدلة والبيان، والتي صدرت في طبعة محققة منسوبة إلى الشيخ تبغورين الملشوطي أحد أعلام إباضية الجزائر. ويتغيًا البحث الوصول إلى مقاربة علمية حول حقيقة هذا الكتاب من جهتي مؤلفه وعنوانه، وذلك بدراسة الموضوع من مختلف جوانبه التاريخية والبيبليوغرافية. وعليه فإن مشكلة الدراسة تحدد أساسا حول مصداقية نسبة الكتاب إلى الشيخ تبغورين، وكذا عن صحة ثبوت هذا العنوان له. وقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بأدوات علم التحقيق في نقد هذه النسبة. وخلصت الدراسة إلى نتائج، أهمها نفي نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ تبغورين، وأنه ليس من تأليف الإباضية، وأن العنوان ليس من وضع المؤلف ابتداء.

كلمات مفتاحية: الشيخ تبغورين، الأدلة والبيان، أصول الفقه، إباضية.

Abstract:

The article deals with a critical study of "the Book of Evidence and Statement", which was issued in a verified edition attributed to Sheikh

Tibgorin Al-Malchoti, one of the Ibadi scholars in Algeria. The research aims to investigate this attribution, and the truth of the book's title, by studying the subject from its various historical and bibliographic aspects. The research problem is about the validity of the book's attribution to Sheikh Tibguren, as well as the proof of this title for the book. I have employed the analytical and descriptive method, with the use of investigative tools, to critique this attribution. The study concluded with results, the most important of which is the invalidity of the attribution of this book to Sheikh Tibgorin, and that it is not authored by the Ibadites ,and the original is the title is'nt from the author.

Keywords: Sheikh Tibgorin; Al'adilat wa elbayan; Usul al-Fiqh; Ibadism.

---

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ترك علماء الإباضية تراثا مهمًّا في علم الأصول، خرج بعضه إلى نور الطباعة، ولا يزال أكثره مخطوطا أو قيد الطباعة، وكان مما طبع في هذا المجال رسالة مسماة بـ: **كتاب الأدلة والبيان**، منسوبة إلى الشيخ تبغورين بن عيسى الملشوطي من علماء الجزائر، عاش خلال القرنين 5 و 6 هـ. وقد صدر هذا الكتاب بتحقيق الباحث الحاج سليمان بابزيز، ونشر وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان سنة 1430هـ/2009م.

وبالنظر في زمن تأليف هذا الكتاب فإنه يرجع إلى فترة متقدمة من تطور الفكر الأصولي لدى الإباضية، بل يمكن القول إنه أول مصنَّف مستقلٍّ في هذا العلم إذا صحَّت النسبة، ولكن بعد الاطلاع على هذا الكتاب الفريد وعلى مقدمة التحقيق؛ استرعى انتباهي جملة ملاحظات تتمثل في الآتي:

– عدم ورود اسم هذا الكتاب منسوبا إلى الشيخ تبغورين في كتب التراجم، وعدم اشتهاره لدى إباضية المغرب.

– تأخُّر هذه النسبة إلى العصر الحديث (ق 13هـ/ 19م) على يد علماء من عُمان.

– النسخ المخطوطة للكتاب كلها مشرقية، ولم يعثر المحقق على نسخة مغربية رغم أنه من تأليفهم!.

– أسلوب الكتاب وصياغة النص بعيدة عن نَفَس الشيخ تبغورين وعادته في التأليف.

فكل ما سبق يثير الشك حول صحة هذه النسبة، ويستدعي الوقوف عندها، علمًا أن المحقِّق قد صرَّح بأن الأمر مشكلٌ ويبقى محل بحث[1]، وذلك ما دفعني إلى استئناف النظر في المسألة، والتحقُّق من نسبة هذه الرسالة الأصولية إلى الشيخ تبغورين وفق موازين علم التحقيق، والضوابط التي وضعها أصحاب هذا الفن.

وعليه، يمكن تحديد مشكلة البحث في سؤالين هما: 1– ما صحة نسبة الكتاب إلى الشيخ تبغورين، ما هي الأخطاء المنهجية التي وقع فيها المحقِّق؟ 2– هل العنوان من وضع المؤلف أو من اجتهاد غيره؟.

ومن أجل الجواب عن مشكلة البحث وتقديم مقاربة علمية حولها، فقد تم التوسُّل بمنهج علم التحقيق في نقد نسبة الكتاب، مع توظيف المنهج التحليلي الوصفي.

أما أهمية البحث فتتجلى في اتصاله بموضوع تراثي أصيل ومتجدد، وهو توثيق النص ونسبته إلى صاحبه، ولا تخفى الأهمية العلمية لهذه العملية النقدية في حقل التراث، وأثر ذلك في البحث العلمي؛ كما تتأكد الأهمية في القيمة المصدرية لهذا النص الأصولي.

وعليه، فإن الهدف الذي يتغيَّاه هذا البحث هو تبيان الصواب في حقيقة كتاب "الأدلة والبيان" من جهتي النسبة والعنوان، مع محاولة اكتشاف أسباب هذه النسبة.

هذا، وقد اشتملت الدراسة على مبحثين، مع مقدمة وخاتمة، أما المبحث الأول فكان تعريفيًّا بالشيخ تبغورين وبكتاب الأدلة والبيان، وخصصت المبحث الثاني للتحقيق في نسبة الكتاب إلى الشيخ تبغورين وحقيقة عنوان الكتاب، وضمَّنتُ في الخاتمة أبرز نتائج البحث وتوصياته.

([1]) الملشوطي، الأدلة والبيان، ص8.

2. التعريف بالشيخ تبغورين وبكتاب الأدلة والبيان:

1.2 الشيخ تبغورين ومؤلفاته في كتب السِّيَر والتراجم الإباضية[1]:

هو الشيخ تبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي، نسبة إلى ملشوطة منطقة تقع بوادي أريغ جنوب الجزائر. عاش خلال النصف الثاني من القرن 5هـ / 11م إلى بدايات القرن 6هـ، أخذ العلم عن أبي الربيع سليمان بن يخلف المزاتي (ت471هـ)، وكان له غار اتَّخذه حلقة للتعليم في تِينْ يَسْلِي. كان -كما قال عنه أبو العباس الشمَّاخي (ت928هـ)-: «من أعظم الناس قدرًا، ومن أكثرهم علمًا، ومن أشدّهم عملاً»[2].

من أشهر تآليفه: كتاب «أصول الدين»، المشهور بـ "عقيدة تبغورين"، أو "أصول تبغورين"، وعليه عدة شروح وحواش، وينسب إليه كتاب «الجهالات» في علم الكلام أيضا. كما نُسب إليه كتاب «الأدلة والبيان» في علم أصول الفقه، والذي رُصد له هذا المقال للتحقيق في هذه النسبة.

2.2 التعريف بكتاب "الأدلة والبيان":

الكتاب عبارة عن رسالة مختصرة في علم أصول الفقه، تطرَّق فيها المؤلِّف إلى أهم مباحث هذا العلم المتداولة في عصره؛ حيث قسَّمها إلى تسعة أبواب، بدءًا ببيان معاني التكليف والعقل والفقه، معرِّجا على مصطلحات مراتب المعرفة كالعلم والظن والشك..، كما تناول مصطلحات أخرى بالتعريف كالدليل والاجتهاد والتقليد والاستحسان وغيرها، ثم تطرَّق إلى مباحث لغوية كأنواع الكلام وأقسام البيان، وقد تضمنت الرسالة مباحث في أقسام الأدلة الشرعية، وفي دلالات الألفاظ؛ حيث خصص الباب الأخير لأنواع معقول الأصل، وعنده ينتهي النص الأصولي.

ويمكن تصنيف الرسالة من حيث منهج الدرس الأصولي على مدرسة المتكلمين، حيث تميزت بتحرير المصطلحات؛ وذلك ببيان معانيها اللغوية ثم الاصطلاحية لدى أهل الفن، مع الإشارة إلى بعض

([1]) انظر ترجمته عند: الوسياني، سير الوسياني، 457/1. الشماخي، كتاب السير، 628/2، رقم:330. مجموعة مؤلفين، معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب الإسلامي)، 104/2، رقم:221. ولم أعثر له على ترجمة في كتاب "طبقات المشايخ بالمغرب" لأبي العباس الدرجيني!.

([2]) الشماخي، كتاب السير، 628/2.

الخلاف من غير توسُّع. كما تتميز من حيث الأسلوب بالضبط والإحكام، مع براعةٍ في التقسيم والتمثيل، أضف إلى ذلك أنها جمعت بين الإيجاز والسلالة والوضوح. والرسالة هي أقرب إلى متن أصولي، وضعه المؤلف للمبتدئ.

غير أنه يلاحظ خلو الكتاب من ديباجة في أوله أو خطبة للمؤلف على عادة المصنفين، إذ إن أول عبارة استفتح بها الكتاب بعد البسملة والتصلية هي: "باب بيان التكليف والعقل والفهم والفقه". كما لا نجد خاتمة في آخره مما يفيد تمامه واكتماله!.

بل إننا نلحظ ورود نصٍّ في آخره خارج عن سياق الكلام، جاء فيه: «وشرائع الإسلام تجمعها عشر خصال: أولها التوحيد وإقام الصلاة،... والعاشرة الطاعة لله عزَّ وجل وجميع ما أمر به ونهى عنه. والله أعلم وأحكم وبه الحول والتوفيق»[1]. وهي عبارة أقرب إلى باب المواعظ والحِكم، ويبدو أنها مدرجة وليست من أصل الكتاب.

وعليه، فإن مادة الكتاب وفق ما أثبتته النسخ لا تفيدنا بحالة الكتاب من حيث اكتماله أو خرمه، لذا يظلُّ السؤال حاضرا حول وجود تتمَّة له، وهل هو ناقص من أوله أو آخره، أم هما معًا؟

3. التحقيق في نسبة الكتاب إلى الشيخ تبغورين:

1.3 نسبة الكتاب إلى الشيخ تبغورين في كتب الإباضية:

حاولت تقصِّي حضور كتاب الأدلة البيان منسوبًا إلى الشيخ تبغورين في مؤلفات الإباضية في الفترة الممتدة من القرن 6هـ إلى القرن 10هـ، وقد اقتضى هذا النظر في نوعين من هذه المؤلفات؛ أحدهما: كتب السِّيَر والتراجم، والآخر: الكتب الأصولية.

أ- نسبة الكتاب في كتب السِّير والتراجم:

بعد تتبُّع كتب السِّير والتراجم لدى الإباضية من المتقدِّمين والمتأخِّرين، ممن تَرْجم للشيخ تبغورين؛ لم أجد من نسَبَ إليه كتاب "الأدلة والبيان"، ولا ذَكَرَ أن له مؤلَّفًا في علم أصول الفقه[2].

([1]) الملشوطي، الأدلة والبيان، ص68.

([2]) انظر المصادر المذكورة سابقا في ترجمة الشيخ تبغورين.

وإذا عرجنا على الذين رصدوا مؤلفات الإباضية وقيَّدوا عناوينها، فنجد أبرزهم أبا القاسم البرَّادي (ت 810هـ)، حيث ذَكَر له كتابَ "أصول الدين" فقط، وذلك في رسالته: "تقييد كتب أصحابنا"[1]. أما في كتابه "الجواهر المنتقاة" فقد خصَّص فصلًا لذكر بعض كتب الإباضية، وعند ذكره لكتب الشيخ تبغورين نسب إليه كتابًا في علم الكلام؛ حيث قال: «وكتاب الشيخ تبغورين بن عيسى في الكلام»[2]، ويقصد بذلك الكتاب السابق المشهور بأصول تبغورين.

والملاحظ أن البرَّادي في كلا الموضعين لم ينسب إلى الشيخ تبغورين كتاب "الأدلة والبيان"، ولا ذكر له مصنَّفًا في أصول الفقه.

وإذا كانت كتب التراجم والسير الإباضية خلَتْ من ذكر هذا الكتاب، ولم تنسبه إلى الشيخ تبغورين، فما مدى حضوره في الكتب الأصولية الإباضية؟

ب- كتاب "الأدلة والبيان" في كتب أصول الفقه:

من خلال تتبُّع مسار التدوين الأصولي لدى علماء الإباضية منذ القرن 6هـ إلى القرن 10هـ، يمكن حصر أهم هذه المدوَّنات في الآتي: "العدل والإنصاف" لأبي يعقوب الوارجلاني (ت 570هـ)، "البحث الصادق والاستكشاف" لأبي القاسم البرادي، "مختصر العدل والإنصاف وشرحه" لأبي العباس الشماخي.

وبعد إلى العودة إلى هذه الكتب مخطوطها ومطبوعها، ومع الاطِّلاع على الدراسات المنجزة حولها؛ فلم أجد فيها ذكرًا لكتاب الأدلة والبيان ضمن مصادر التأليف لدى أصحابها، ولا ورد فيها نسبة لرسالة أصولية إلى الشيخ تبغورين، وهذا يؤكد فرضية نفي نسبة هذه الرسالة إليه؛ إذ لو صحَّ ذلك عنه لعدَّت أول مؤلَّفٍ أصوليٍّ مستقلٍّ لدى الإباضية، ولاحتفى بها من جاء بعده من أصوليِّيهم، واعتمدوها في مصنَّفاتهم، ونقلوا عنه آراءه الأصولية.

والأمر الذي يفسِّر غياب هذه الرسالة منسوبة إلى الشيخ تبغورين عن النصوص الأصولية الإباضية اللاحقة، مع توافر دواعي انتشارها، أنها لا تعرف عنه، ولا شُهر أنه وضع مؤلَّفا في هذا العلم، لكن يبقى النظر في اعتبارها مدونة أصولية إباضية.

([1]) انظر: البرادي، تقييد كتب أصحابنا، رسالة ملحقة بكتاب الموجز لأبي عمار عبد الكافي، 2/290-291.

([2]) انظر: البرادي، الجواهر المنتقاة، ص238.

غير أنه يستثنى مما سبق كتاب "**السؤالات**" للشيخ عثمان بن خليفة السوفي (ق 6هـ)، وهو مصنَّف في علم الكلام، ضمَّنه مؤلِّفه بعض المسائل الأصولية؛ حيث نجد في عدة مواضع من الكتاب نصوصًا مطابقة أو مقاربة لما في الأدلة والبيان[1]، لكن دون ذكرٍ لعنوان الكتاب المنقول منه، ولا تصريحٍ باسم صاحبه. غير أن الذي يبعث على اليقين بأن الكتاب المنقول منه ليس للشيخ تبغورين أنَّ الشيخ السوفي لم ينسب إليه تلك النصوص المنقولة ولا صرح باسمه، ومن عادته التصريح بأسماء أعلام مذهبه عند ذكر آرائهم.

ويمكن التمثيل بهذا النص الذي أورده حول مفهوم العقل: «وقال قوم هو معنى في القلب وسلطانه في الدماغ...»[2] علق عليه بقوله: «وهذا هو القول عند أبي يحيى اليراسني زكرياء بن أبي بكر رحمه الله»، مشيرا إلى رأي أحد أعلام الإباضية في المسألة، إذ لو كان النص للشيخ تبغورين لأشار إليه أيضا. بل إن حكايته للخلاف في مسألة حقيقة العقل معتمدا على ما في الكتاب المسمى بالأدلة والبيان، حيث جاء النقل في أوله: «واختلفوا في العقل، فقال الشافعي رجل مخالف: هو آلة خلقها الله...»[3]، ويستمرُّ النقل مع إيراد القولين الآخرَين: «وقال قوم هو معنى في القلب... وقال آخرون: هو قوة وبصيرة في القلب منزلته منه منزلة البصر من العين»[4]، وقد قال معلِّقًا على هذا القول الأخير: «وهذا قول جمهور أصحابنا رحمه الله»[5].

ومن الملاحظ أن النص المنقول استفتح المسألة ببيان قول الشافعي (ت 204هـ)، ثم عقَّب عليه السوفي ببيان قول الإباضية فيها، ولو كان صاحب النص المنقول إباضيًّا لكانت نسبة الأقوال إلى المذهب

---

(1) انظر مثلا: السوفي، السؤالات، ق: 82و، 85ظ، 85ظ-86و، 150و-151ظ. يقابل ذلك في الأدلة والبيان على الترتيب: ص: 52، 52-53، 49-50، 36-37.

(2) السؤالات، ق150و. الأدلة والبيان، ص37.

(3) السؤالات، ق150و. بينما جاء النص في الأدلة والبيان، ص36: «واختلف في العقل، فقال الشافعي: هو آلة خلقها الله...».

(4) السؤالات، ق150و. الأدلة والبيان، ص37.

(5) السؤالات، ق150و.

مباشرة، كما أن انفراد الإمام الشافعي بالذكر يعزِّز الشكَّ في نسبة هذا الكتاب إلى الإباضية رأسا، ويجعله أقرب إلى المدرسة الشافعية.

وعليه، فإن ما سبق إيراده من الأدلة والقرائن تتعاضد في نفي نسبة الكتاب المسمى بـ"الأدلة والبيان" إلى الشيخ تبغورين؛ وإذا تقرَّر هذا فمن الذي نسب إليه هذا الكتاب؟ وكيف انتشرت هذه النسبة؟!

من أجل الجواب عن هذا السؤال حاولت تتبُّع الذين ذكروا هذا الكتاب نسبةً إلى الشيخ تبغورين، وبعد البحث والتقصِّي تبيَّن أنها نسبةٌ حادثةٌ ترجع إلى قرن سابق من الزمان أو يزيد قليلا، ويمكن إيراد الذين ذكروا هذه النسبة حسب السبق الزمني فيما يلي:

1- الإمام عبدالله السالمي (ت1332هـ) في كتابه "اللمعة المرضية": حيث خصَّص فصلًا منه لذكر أهمِّ كتب المتقدِّمين من علماء الإباضية، وعند ذكر مؤلَّفات الشيخ تبغورين قال: «وكتاب الشيخ تبغورين بن عيسى في الكلام، وله أيضا كتاب الجهالات في الكلام، وله أيضًا كتاب الأدلة والبيان في أصول الفقه»[1]، والملاحظ أنه أورد نسبة الكتاب صريحة إلى الشيخ تبغورين دون أي ارتياب.

2- الشيخ عبد الرحمن بَكَلِّي (ت1406هـ): ذكر ذلك عند تحقيقه لكتاب **"قواعد الإسلام"** للشيخ الجيطالي (ت 750هـ)؛ حيث قال في ترجمة الشيخ تبغورين في إحدى هوامش التحقيق: «كما ترك لنا ثروة علمية من التآليف القيِّمة في العقائد على الأخص (...) ككتابه في الكلام، وكتاب الأدلة والبيان في أصول الفقه، وأبرز كتاب اشتهر به هو كتاب الجهالات»[2]، والنسبة هنا صريحة كما سبق.

3- الشيخ سالم الحارثي (ت1427هـ) في كتابه "العقود الفضية": ذكر ذلك ضمن التنبيه الأول "في ذكر بعض مؤلفات الإباضية"؛ حيث قال: «وكتاب الشيخ تبغورين بن عيسى في الكلام، وله أيضا كتاب الجهالات، وله أيضا كتاب الأدلة والبيان في أصول الفقه»[3].

([1]) السالمي، اللمعة المرضية من أشعة الإباضية، ص165.

([2]) الجيطالي، قواعد الإسلام، 140/1، هامش (1).

([3]) الحارثي، العقود الفضية في أصول الإباضية، ص280،

ويلاحظ هنا شبه التطابق مع ما ذكره السالمي من قبل، لذا فالظاهر أن الحارثيَّ تابعَه في هذه النسبة، وقد تبيَّن بالمقارنة أن ما ذكره الشيخ الحارثي من مؤلفات الإباضية في "العقود الفضية" أفاده من كتاب "اللمعة المرضية"، مع شيءٍ من الاختصار وبعض الإضافات.

هؤلاء أبرز من وقفتُ عليهم في ذكر نسبة الكتاب إلى الشيخ تبغورين، وبعدها اشتهرت هذه النسبة لدى المعاصرين، وانتشرت في الأوساط العلمية؛ فقد اعتمدها مؤلفو معجم أعلام الإباضية –قسم المغرب–[1]، كما تناقلها الباحثون في التراث الإباضي عموما، والأصولي منه خصوصا، ونورد منهم على سبيل الذكر: الدكتور ونيس عامر في تحقيقه لكتاب "أصول الدين" لتبغورين[2]، والدكتور مصطفى باجو في "منهج الاجتهاد عند الإباضية"[3].

ثم تأكَّدت هذه النسبة لما نشرتْ وزارة التراث بسلطنة عمان هذا الكتاب بتحقيق الحاج سليمان بابزيز الوارجلاني، ونسبه إلى الشيخ تبغورين.

غير أنه يجدر التنبيه هنا إلى أن أحد الباحثين المهتمِّين بالتراث إباضية المغرب، وبآثار الشيخ تبغورين خاصة، وهو الدكتور عمرو النامي، ذكر في إحدى مقالاته أن الإمام السالمي أفاد أن لتبغورين رسالة "الأدلة والبيان" في أصول الفقه، غير أن النامي لم يرها ولم يطَّلع عليها[4]!، وهذا يؤكد غرابة هذه النسبة، وأنها ترجع إلى الشيخ السالمي.

بعد هذا التقصي حول نسبة الكتاب في مصادر الإباضية، يمكن تسجيل النتائج الآتية:

1- يلاحظ أن كُتب التراجم والسِّير إلى القرن 10هـ لم تذكر للشيخ تبغورين مؤلَّفا في أصول الفقه، ولا نسبت إليه كتابًا بعنوان "**الأدلة والبيان**"، مما يضع هذه النسبة محل شكٍّ وريبة، والذي يعزِّز هذا الشكَّ أن البرَّادي الذي خبر التراث الإباضيَّ والمغربيَّ منه خاصة، لم يذكره في قوائمه البيبليوغرافية رأسًا، مما يجعل هذه النسبة أقرب إلى النفي منها إلى الإثبات.

---

(1) انظر: مجموعة مؤلفين، معجم أعلام الإباضية –قسم المغرب الإسلامي–، 104/2.

(2) انظر: الملشوطي، أصول الدين، دراسة وتحقيق: ونيس الطاهر عامر، ص15.

(3) انظر: باجو مصطفى، منهج الاجتهاد عند الإباضية، ص52-53. وعليه سرت أغلب الدراسات الأصولية والكلامية المعاصرة.

(4) انظر: الشيباني، عمرو النامي مسيرة عطاء في درب الخير، ص187.

2- تبيَّن أن هذه النسبة ظهرت حديثًا في كتب الإباضية، ثم تداولها الباحثون المعاصرون، وكان الإمام السالمي أسبقهم في إيرادها، ولا يبعد أن يكون هو أول من نسب الكتاب إلى الشيخ تبغورين، فكان من أتى بعده تابعًا له في ذلك، وهو ما سار عليه محقِّق كتاب الأدلة والبيان فتابعهم في هذه النسبة.

3- غياب هذا الكتاب منسوبا إلى الشيخ تبغورين في المدونات الأصولية الإباضية اللاحقة، مع توافر دواعي اشتهاره وانتشاره في الأوساط العلمية، نظرا لفرادته من حيث منهج التأليف في ذلك العصر، وتميُّزه من حيث موضوعه، وهو الأمر الذي يرجِّح جانب النفي في هذه النسبة.

وعليه، فإن ما سبق بيانه يؤكد الفرضية القاضية بعدم صحة نسبة كتاب "الأدلة والبيان" إلى الشيخ تبغورين، غير أن هذا يستدعي الوقوف مع تحقيق الباحث سليمان بابزيز لهذا الكتاب، وقراءة نقدية لمقدِّمته التحقيقيَّة.

2.3 ملاحظات على تحقيق كتاب "الأدلة والبيان":

إذا كان ما سبق ذكره يفيد نفي نسبة هذه الرسالة الأصولية إلى الشيخ تبغورين، فما الذي جعل المحقِّق يثبت هذه النسبة، وما هي مبرراته العلمية في ذلك؟ وما مدى صوابها وفق قواعد علم التحقيق؟

من خلال النظر في المقدِّمة التي وضعها المحقِّق بابزيز على الكتاب، يمكن تسجيل ملاحظات عليها في العناصر الآتية:

أ- مبررات المحقق حول نسبة الكتاب:

قرَّر المحقِّق ابتداءً كون الكتاب مجهول المؤلِّف من خلال النسخ الخطِّية التي اطَّلع عليها؛ حيث قال: «جميع النسخ اتَّفقت على تسمية الكتاب باسم: "الأدلة والبيان تأليف أهل المغرب"، ولم أجد من نسبه إلى عالم بعينه»[1]، إلا أنه علَّل هذه الجهالة بورع المؤلف وإخلاصه في نفع الآخرين، فأخفى اسمه تحقيقًا لهذه المعاني الإيمانية رجاء الأجر والثواب، كما احتمل المحقِّق وجود مصلحة تغيَّاها المؤلف وراء كتم كتابه والضَّنِّ به في ذلك الحين[2].

---

(1) الملشوطي، الأدلة والبيان، مقدمة التحقيق، ص7.

(2) المرجع نفسه، ص7.

والملاحظ أنها عِلل مرسلة وأسباب غير دقيقة، فلا ترفع الإشكال ولا تزيل الغموض الذي يكتنف هذه الجهالة، وإن ما ذكره من دواعي إخفاء الكتاب يعارضه انتشار كتب أخرى للمؤلِّف نفسه في علم الكلام، وصارت من المعتمدات في هذا الفنّ. وقد ذكرنا آنفًا أن الأسباب والظروف داعيةٌ إلى انتشار هذا الكتاب واشتهاره في الأوساط العلمية الإباضية.

وفي ذات السياق يضيف المحقَّق أنه لم يظفر من القدامى عالما أو ناسخًا يَنسبُه، ولم يُحظَ حتى بالذكر في تقييدات البرّادي ضمن تآليف الإباضية التي أوردها في كتابه[1]. على أن هذا مما يقوّي الشكَّ في هذه النسبة، إذ غيابها عن النصوص الإباضية اللاحقة دلالة على غربة الكتاب عن نتاجهم العلمي، كما بيَّناه سابقا.

هذا، وقد أفاد المحقِّق أن الشيخ السالميَّ أوَّلُ من نسبه إلى الشيخ تبغورين، ثم تبعه من جاء بعده، مع استفهامه عن أصل هذه النسبة[2]، وهو ما نؤيِّده فيه على نحو ما ذكرناه من قبل. كما صرَّح بأنَّ مادة الكتاب تخلو من إشارات إلى مؤلِّفه وزمان تأليفه، وعليه فالأمر –لدى المحقِّق– لا يزال مشكلا وهو محل بحث ونظر[3].

والملاحظ أن كلَّ هذه المقدِّمات والتقريرات التي أوردها المحقِّق توصل إلى نتيجة مفادها عدم نسبة الكتاب إلى الشيخ تبغورين، وبقاؤه على أصل الجهالة، غير أنه خالف هذه النتيجة، ومال إلى رأي القائلين بنسبة الكتاب إلى الشيخ، وقدم مبرِّرات لذلك أذكرها بنصّها في الآتي:

«1– طريقته في التأليف وأسلوبه الجميل من حيث السلاسة والوضوح، والاهتمام بأصل الألفاظ ومعانيها والاستدلال عليها.

2– انفتاحه وسبقه المبكر على كتب الآخرين والاستفادة منها، والمشاركة في بناء الصرح الفكري والنقدي على المستوى الواسع.

---

(1) المرجع نفسه، ص8.

(2) المرجع نفسه، ص8.

(3) المرجع نفسه، ص8.

3- إبداعه في التأليف وتأصيل المسائل، واعتماده الكبير على الأصول اللغوية للكلمة، والالتزام بمنهج واحد في جميع الكتاب.

4- تقديم المادة العلمية مركزة من غير اختصار مخلّ أو تطويل مملّ، بعيدة عن الحشو والإسهاب في ذكرها»[1].

وبالنظر فيما ذكره من أسبابٍ يتَّضح أنها خارجةٌ عن محلِّ السؤال، ولا تزيل الإشكال الذي يكتنف المسألة، ولا تعدو أن تكون بيانًا لمميزات الكتاب وإبرازًا لخصائصه، فلا يصحُّ الاستدلال بها على نسبة الكتاب إلى مؤلِّف ما.

وكان الأولى بالمحقِّق أن يتتّبع المنهجية المقرَّرة في علم التحقيق[2] في نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه من جهة، وكذا في اكتشاف مجاهيل النصوص ونسبتها إلى أصحابها من جهة أخرى؛ وإلا فيظلُّ الكتاب على أصل الجهالة حتى تصحَّ نسبته إلى عالمٍ ما.

ب – قراءة في النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمد المحقِّق على خمس نسخ خطية للكتاب، يمكن إجمال عناصر وصفها في الآتي:

– النسخ كلها عُمانية كتبت بخطٍّ مشرقي، ولم يعثر المحقِّق على نسخة مغربية في إحدى مكتبات وادي مزاب بالجزائر، أو جربة بتونس أو غيرهما، رغم أن أصلها مغربي كما سيتبين لاحقا!!

– النسخ متأخرة زمانا، إذ يرجع أقدمها إلى القرن 12هـ.

– تتَّفق كل النسخ في صيغة العنوان: "كتاب الأدلة والبيان تأليف أهل المغرب".

– تقع الرسالة ضمن مجموع كتب؛ وهي بين كتابيْ "العدل والإنصاف" لأبي يعقوب الوارجلاني، وكتاب "أصول الدين" لتبغورين الملشوطي.

من خلال هذه المعطيات يمكن تسجيل جملة استنتاجات فيما يلي:

---

(1) المرجع نفسه، ص8-9.

(2) انظر: عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص45. عسيلان عبدالله، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ص237.

1- لا تفيدنا النسخ باسم صاحب الكتاب، كما لا تنسبه إلى أيِّ عالِمٍ ولو اجتهادًا، وهذا يدل على أن الكتاب مجهول المؤلف في الأصل، وهو ما اتفقت عليه جميع النسخ.

2- اتَّفقت النسخ على عبارة العنوان: "الأدلة والبيان"، وأنه من "تأليف أهل المغرب"، وفي هذا إفادة بأن أصل المخطوط مغربي، رحل مع جملة كتبٍ لإباضية المغرب، وهو ما تفيدنا به إحدى النسخ السابقة بمكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي تحت رقم (75)[1]، حيث نقلها ناسخها من نسخةٍ بخطِّ الشيخ عبدالله بن عمر بن زياد الشَّقْصي (حي:983هـ)، وهو نسخها من الكتب التي جاءت إليه من نفوسة بليبيا.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الشيخ الشَّقْصيَّ له الفضل في انتقال كثير من كتب إباضية المغرب إلى عُمان خلال القرن 10هـ، حيث كانت له مراسلات عديدة في هذا الشأن. ومنها هذه الرسالة الأصولية المسماة **بالأدلة والبيان**، إذ تقع في خزانة الشيخ ضمن مجموع من عدة كتب، يصفُ محتوياته في تقييد له بقوله: «كتاب العدل والإنصاف في الأصول تأليف أهل المغرب وهو ثلاثة أجزاء، ومضاف إليه كتاب الأدلة والبيان من تأليفهم، ومضاف إليه كتاب الجهالات من تأليفهم، ومضاف إليه كتاب تفسير قصيدة الصلاة التي لأهل المغرب التي فسَّرتُها؛ فهذه كلها في مجلد واحد جلد أحمر جديد، كلها هذه بخطي»[2].

3- تفيد النسخ أن كتاب الأدلة والبيان يقع في مجموع بين كتابين لإباضية المغرب: يسبقه: كتاب "العدل والإنصاف في أصول الفقه والاختلاف" لأبي يعقوب الوارجلاني، ويليه كتاب "أصول الدين" للشيخ تبغورين، أو كتاب الجهالات المنسوب إليه أيضا، حسب ما جاء في تقييد الشيخ الشَّقْصي.

4- يلاحظ ورود عبارة "تأليف أهل المغرب" إثر عنوان الكتاب في جميع النسخ، وهذا يتفق مع ما ذكره الشيخ الشَّقْصي في تقييده حيث قال: "مضاف إليه كتاب الأدلة والبيان من تأليفهم"، وهي نسبة تفيد أن الكتاب من تأليف إباضية المغرب!.

---

(1) انظر: الملحق رقم (1).

(2) أفدت هذه المعلومات من وثيقة مصورة فيها تقييد لكتب الشيخ الشقصي اطلعت عليها في كتاب "مفتاح الباحث" لسلطان الشيباني، صورة رقم (17)، ص157.

وعليه، فغاية ما تفيده النسخ الخطية فيما يتعلق بنسبة الكتاب أنها من تأليف إباضية المغرب، استنادًا إلى ما ذكره الشيخ الشَّقْصي صاحب النسخة الأصل، وكان الأولى بالمحقِّق الوقوف عند ما أثبتته النسخ. وأما ما ذكره من مبرِّرات حول نسبته الكتاب إلى الشيخ تبغورين تحديدا، فقد تبيَّن ضعفها حسب مقتضيات علم التحقيق، ولا تدفع الإشكال المتعلِّق بالمسألة.

غير أن الذي يثير الاستغراب ويدعو إلى التأمل هو عدم توفر نسخة مغربية لهذا المخطوط، رغم أن أصله مغربي ومنسوب إلى إباضية المغرب، وهذا ما سنتناوله في العنصر الآتي.

3.3 هل للكتاب نسخ في مكتبات إباضية المغرب؟:

ذكر المحقِّق أنه لم يحصل على نسخة مغربية للكتاب وهو من تأليفهم!، إلا أني بحثت مجدَّدًا فيما توفر بين يديَّ من فهارس المخطوطات بوادي مزاب بالجزائر، فكانت النتيجة ذاتها رغم ما استجدَّ من فهارس بعد تحقيق الكتاب، إذ لم أعثر على مخطوط بعنوان «الأدلة والبيان»، ولا على كتابٍ في أصول الفقه منسوب إلى الشيخ تبغورين!!.

غير أني حاولت البحث من مدخل آخر، وهو النظر في مخطوطات أصول الفقه مجهولة المؤلف؛ فكانت النتيجة اكتشاف مخطوطتين بيان وصفهما في الآتي:

المخطوطة الأولى: في مكتبة آل فضل ببني يزجن، تحت رقم (خ م 041)[1]:

- عنوان المخطوط: دون عنوان.
- المؤلف: مجهول.
- أول المخطوط: «باب بيان التكليف والعقل والفهم والفقه. قال الله سبحانه: ﴿أَيَحْسِبُ الإِنسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾...».
- آخر المخطوط: «..ولزوم الجماعة والطاعة لله عزّ وجلّ في جميع ما أمر به ونهى عنه. تمّ ما وجد».
- الناسخ: [أحمد بن عيسى المصعبي التجنيني] . تاريخ النسخ: [944هـ].
- عدد الأوراق: 6ق – 26س / الخط: مغربي واضح، بنّي وأحمر.

ملاحظات: المخطوط كامل. وهو الثاني ضمن مجموع به 126 ورقة، وهو من 4ظ إلى 10ظ.

---

(1) انظر: الملحق رقم (2).

المخطوطة الثانية: في مكتبة ببانو ببني يزجن، تحت رقم: (ب198):

- عنوان المخطوط: دون عنوان.
- المؤلف: مجهول.
- أول المخطوط: «قال الله سبحانه: ﴿أَيَحْسِبُ الإِنسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ والسدى الذي لا يؤمر ولا ينهى..».
- آخر المخطوط: «...ولزوم الجماعة والطاعة لله عزّ وجلّ في جميع ما أمر به ونهى عنه. تمّ ما وجد».
- الناسخ: [عبد الرحمن بن أبي بكر الحربوني]. تاريخ النسخ: [ح.959هـ].
- عدد الأوراق: 4ق – 32س / الخط: مغربي مقروء / بنّي.
- ملاحظات: المخطوط كامل، وهو العاشر في مجموع به 155ق. وهو من 149و إلى 152و.

من خلال توصيف هاتين المخطوطين، نلاحظ عدم ورود عنوان للكتاب في كليهما، ولا نسبته لأي عالِم، فهما مجهولتا المؤلف والعنوان. كما نلحظ ذلك التقارب الشديد بينهما من حيث تاريخ النسخ (ق10)، فتكونا أقدم من النسخ العمانية.

وبعد الاطلاع على المخطوطتين تبين أنهما مطابقتان تماما لكتاب "الأدلة والبيان"، وهو أمر نحسبه في غاية الأهمية من حيث اكتشاف نسخ مغربية للكتاب، وذلك في وادي مزاب بالجزائر، على أمل العثور على نسخ أخرى له في باقي مكتبات إباضية المغرب، خاصة تونس وليبيا.

غير أن المقارنة بين النسخ العمانية والجزائرية أثارت لدينا تساؤلين حول الكتاب هما: أولا: ما سبب نسبة الكتاب إلى أهل المغرب؟ وكيف وقعت النسبة إلى الشيخ تبغورين تحديدا؟ ثانيا: ما أصل عنوان: "الأدلة والبيان"، والذي ورد في النسخ العمانية فقط دون الجزائرية؟

4.3 ما سبب نسبة الكتاب، وما أصل عنوانه؟

أ– سبب نسبة الكتاب:

تبيَّن سابقا أن الكتاب لم يرد في مصادر الإباضية منسوبًا إلى الشيخ تبغورين ولا إلى غيره من الأعلام، وأن النسخ المغربية جاءت مجهولة المؤلف تمامًا، كما أن النسخ المشرقية لم تنسبه إلى أي عالِم، عدا نسبة تأليفه إلى أهل المغرب عموما، فكيف وقعت النسبة إلى الشيخ تبغورين تحديدا، وما سبب الوهم في ذلك؟

بعد النظر في المسألة، وفحص النسخ الخطية للكتاب، يبدو أن ما جعل بعض العلماء ينسبونه إلى الشيخ تبغورين يرجع إلى أمرين، ثانيهما ناتج عن الأول:

أما الأول: فهو ما جاء في تقييد الشيخ الشقصيِّ للمجموع الذي يحوي كتاب الأدلة والبيان، مفيدا أن الكتاب من تأليف إباضية المغرب، حيث قال: «... ومضاف إليه كتاب الأدلة والبيان من تأليفهم». والظاهر أن الذي دعا الشقصيَّ إلى نسبة الكتاب إلى أهل المغرب وروده ضمن مجموعٍ من مؤلفات إباضية المغرب، والتي وفدت إليه من جبل نفوسة؛ حيث يلاحظ أنه أورده في مجموع بين كتابيْ العدل والإنصاف للوارجلاني، والجهالات المنسوب إلى الشيخ تبغورين[1].

وعليه، فإن قوله "من تأليفهم" اجتهادٌ من الشيخ الشقصي، بناه على الظاهر لـمَّا طلب من إخوانه المغاربة كتبًا من تأليفهم، وهذا دليل على أن النسخة النفوسية الأصل مجهولة المؤلف وخالية النسبة.

على أن ورود الكتاب ضمن مصنفات الإباضية لا يلزم بالضرورة أنه من تأليفهم، فكم حوت خزائنهم مشرقا ومغربا لمؤلفات غيرهم من المذاهب الإسلامية، اهتماما منهم بالعلم واحتفاء بالمعرفة أنى كان مصدرها.

وأما الآخر: فبناءً على نسبة الشقصي الكتاب إلى إباضية المغرب عموما، مع كونه أوَّلَ من جلبه منهم، كان هذا داعيًا لأنْ يُظنَّ أنه من تأليف أحد علمائهم، وإذا كان الأمر كذلك، وقد ورد الكتاب في بعض نسخ المجموع قبل كتاب "أصول الدين" للشيخ تبغورين، أو قبل كتاب "الجهالات" المنسوب إليه أيضا؛ كان هذا –فيما يبدو– سببًا في اعتقاد أن كتاب "الأدلة والبيان" من تأليفه كذلك[2].

ومما يدل على هذا أن النُّسَخ التي يأتي فيها كتاب "أصول الدين" تاليًا بعد كتاب "الأدلة والبيان" جاء فيها وصف الكتاب التالي بهذه الصيغة: «كتاب آخر في الأصول من تأليف أهل المغرب من وضع الفقيه تبغورين بن عيسى بن داود الملشوطي»، فالمراد بالكتاب الآخر هو كتاب أصول الدين للشيخ تبغورين، وهي عبارةٌ قد توهم الناظر أن الكتاب السابق في الأصول وهو كتاب "الأدلة والبيان" من تأليفه أيضا!.

---

(1) انظر نص الشقصي أعلاه في العنصر السابق.

(2) ننوه هنا بأن الباحث بابزيز قد ذكر هذه الملاحظة المهمة في مقدمة التحقيق، ص9.

ب– أصل عنوان الكتاب:

تقرر من قبل خلوُّ النسختين المغربيتين من عنوانٍ للمخطوط، كما تبيَّن بعد البحث في تراجم الإباضية المغربية وكتبهم الأصولية إلى القرن 10هـ عدم ورود كتابٍ أصولي بعنوان "الأدلة والبيان". بينما نجد هذا العنوان ثابتا في النسخ العمانية، كما تورده المصادر العمانية المتأخِّرة عند النقل عنه، مثل: كتاب "**قاموس الشريعة**" للشيخ جميل السعدي (ت 1285هـ)[1]، وكتاب "**بهجة الأنوار**" للإمام السالمي[2].

وهذا الحال يدفعنا إلى التساؤل عن أصل هذا العنوان وعمَّن وضعه؟ وهل يمكن أن يكون من اجتهاد أحد العلماء، أو هو من تصرُّف النسَّاخ؟

من أجل مقاربة الجواب، وبتوظيف تقنية البحث الإلكتروني، حاولت التنقيب عن هذا العنوان في المصادر العامة من كتب التراجم، ومعاجم الكتب والمؤلفات، إضافة إلى مصادر الأصول، إلا أني لم أظفر فيها بشيءٍ، ذكرًا ولا إحالةً إليه.

وعليه يكون أول مصدر بين أيدينا ورد فيه هذا العنوان هو الوثيقة التي فيها تقييد الشيخ الشقصي لكتبه، وإذا كان هو أولَّ من جلب هذه الرسالة الأصولية من بلاد المغرب، فإننا في تحديد أصل هذا العنوان بين احتمالين: إما أن يكون ثابتًا في النسخة المغربية الأصل، أو ثبت في النسخة التي كتبها الشيخ الشقصي بخطِّ يده.

وعلى كلا الاحتمالين، وبناء على ما سبق؛ فإن غالب الظن أن هذا العنوان ليس من وضع المؤلف ابتداءً، وإنما هو من اجتهاد أحد العلماء أو تصرُّف النساخ، ولعله من اجتهاد الشيخ الشقصي نفسه، إذْ لمَّا وجدَ هذه الرسالة مجهولة العنوان والمؤلف، وهي تقع في مجموع من عدة كتب، وضع هذه العبارة: «**كتاب الأدلة والبيان تأليف أهل المغرب**»، تمييزًا له عن غيره وخشية اللَّبس، والعلم عند الله.

4. خاتمة:

بعد هذه الدراسة النقدية لهذا الكتاب الأصولي المسمى بالأدلة والبيان، يمكن حوصلة أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في الآتي:

([1]) انظر: السعدي جميل، قاموس الشريعة، 35/3، 52.

([2]) انظر: السالمي، بهجة الأنوار، ص57، 59.

– عدم صحة نسبة كتاب الأدلة والبيان إلى الشيخ تبغورين، دلَّ على ذلك عدة أدلة متضافرة وقرائن متعاضدة.

– أفادت المصادر الإباضية أن أول من نسب الكتاب إلى الشيخ تبغورين هو الإمام السالمي، ثم تبعه في ذلك من جاء بعده، وأن الوهم في هذه النسبة وقع بسبب وروده في مجموعٍ لكتب إباضية المغرب، فاعتبر أنه من تآليفهم أيضا، كما جاء الكتاب في هذا المجموع سابقا لكتاب أصول الدين للشيخ تبغورين، فتوهِّم أنه من تأليفه كذلك.

– اكتشاف نسختين مغربيتين لهذا المخطوط مجهولة العنوان والمؤلف، وتبيَّن مطابقتهما لكتاب الأدلة والبيان.

– تبين أن عنوان الكتاب "الأدلة والبيان" ثبت في النسخ العمانية فقط، وقد ترجح أنه ليس من وضع المؤلِّف، مع احتمال أن يكون من اجتهاد الشيخ عبد الله بن عمر الشقصي.

هذا، ويقوم الباحث حاليا بدراسة هذا النص الأصولي بغية اكتشاف صاحبه، والوصول إلى مؤلفه الأصلي، لذا ندعو القائمين على خزائن المخطوطات وكافة المتهمين بالتراث الأصولي إلى التنقيب عن هذه الرسالة النفيسة، لعلنا نصل إلى جواب كافٍ وقول شافٍ حول أصل هذا الكتاب، ونرجو من الله السداد والتوفيق إلى الصواب.

5. قائمة المراجع:

1. باجو مصطفى بن صالح، أبو يعقوب الوارجلاني أصوليا، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط.2، 1428هـ/2007م.
2. باجو مصطفى بن صالح، منهج الاجتهاد عند الإباضية، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، ط.1، 1426هـ-2005م.
3. البرادي أبو القاسم، البحث الصادق والاستكشاف عن حقائق معاني العدل والإنصاف، مخطوط، د.ناسخ، د.تاريخ النسخ، مكتبة الحاج صالح لعلي، بني يزجن، رقم: 74م.
4. البرادي أبو القاسم، الجواهر المنتقاة، دار الحكمة، لندن، ط.1، 2014م.

5. البرادي أبو القاسم، تقييد كتب أصحابنا، رسالة ملحقة بكتاب الموجز لأبي عمار عبد الكافي، تحقيق: عمار طالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1398هـ-1978م.

6. الجيطالي إسماعيل بن موسى، قواعد الإسلام، تصحيح وتعليق: بكلي عبد الرحمن بن عمر، تحقيق: أحمد بن صالح الشيخ أحمد، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط.5، 1436هـ/2015م.

7. الحارثي سالم بن حمد، العقود الفضية في أصول الإباضية: دار اليقظة العربية، سوريا، لبنان، د.ت.

8. رمضان عبد التواب، منهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.1، 1406هـ/ 1985م.

9. السالمي عبدالله بن حميد، بهجة الأنوار، مكتبة خزائن الآثار، سلطنة عمان، ط.1، 1437هـ/2016م.

10. السالمي عبدالله بن حميد، اللمعة المرضية من أشعة الإباضية، اعتنى بها: سلطان بن مبارك الشيباني، ذاكرة عمان، سلطنة عمان، ط.1، 1435هـ/2014م.

11. السعدي جميل بن خميس، قاموس الشريعة الحاوي طرقها الوسيعة، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان، ط.1، 1436هـ/2015.

12. السوفي عثمان بن خليفة، السؤالات، مخطوط، د.ناسخ، د.تاريخ النسخ، مكتبة آل يدر، بني يزجن، رقم: 212.

13. الشماخي أبو العباس أحمد بن سعيد، شرح مختصر العدل والإنصاف، دراسة تحقيق: مهني بن عمر التيواجني، دكتوراه حلقة ثالثة، الجامعة الزيتونية، تونس، 1411هـ/ 1990م.

14. الشماخي أبو العباس أحمد بن سعيد، كتاب السير، تحقيق: محمد حسن، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط.1، 2009م.

15. الشيباني سلطان بن مبارك، عمرو النامي مسيرة عطاء في درب الخير، مكتبة الأنفال، سلطنة عمان، ط.1، 1429هـ/2008م.

16. الشيباني سلطان بن مبارك، مفتاح الباحث إلى ذخائر التراث العماني، ذاكرة عمان، مسقط، سلطنة عمان، ط.1، 1436هـ/2015م.

17. عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.7، 1418هـ/1998م،

18. عسيلان عبدالله، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1415هـ/1994م.

19. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت؛ مكتبة المثنى، بيروت، د.ت.

20. مجموعة مؤلفين، معجم أعلام الإباضية، قسم المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.2، 1421هـ/2000م.

21. الملشوطي تبغورين بن عيسى، أصول الدين، دراسة وتحقيق: ونيس الطاهر عامر، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان، ط.1، 1426هـ/2005م.

22. الملشوطي تبغورين بن عيسى، كتاب الأدلة والبيان، دراسة وتحقيق: الحاج سليمان بن إبراهيم بابزيز الوارجلاني، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط.1، 1430هـ/2009م.

23. الوسياني أبو الربيع سليمان بن عبد السلام، سير الوسياني، تحقيق: عمر بن لقمان سليمان بوعصبانة، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط.1، 1430هـ/2009م.

6. ملاحق:

الملحق رقم (1)

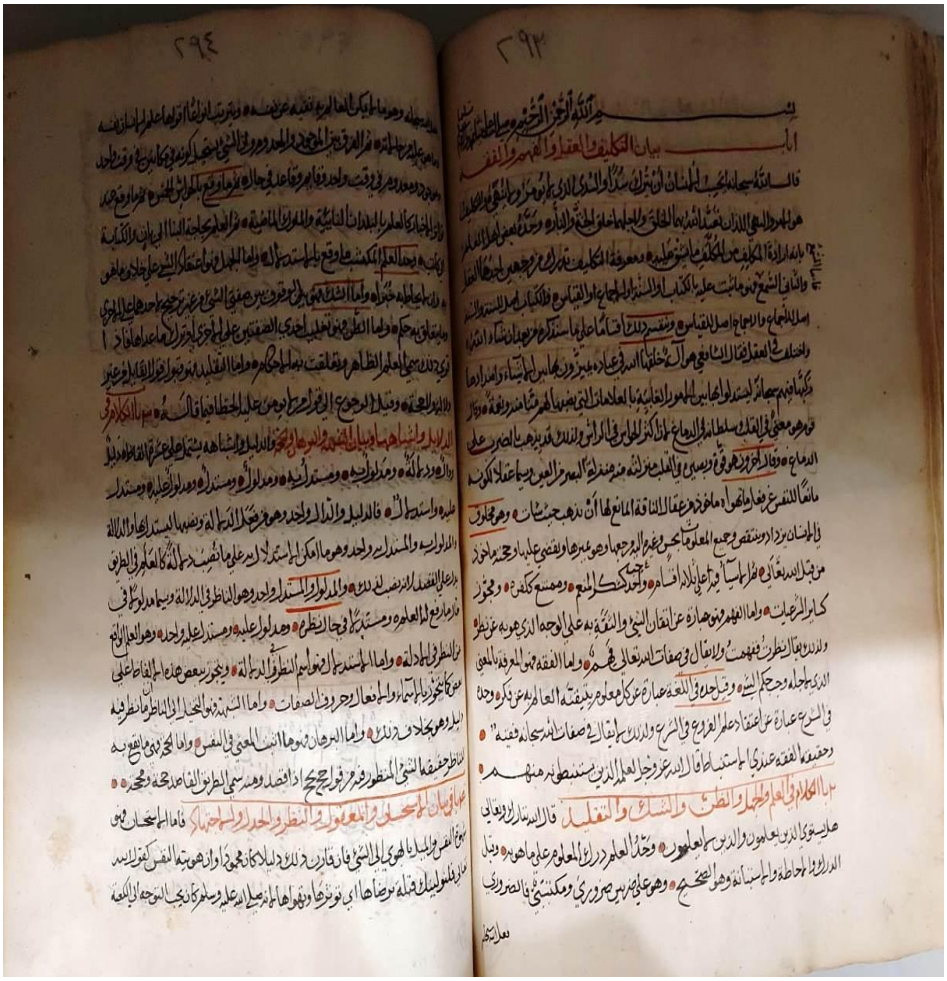

الورقة الأولى من المخطوط (النسخة المشرقية)

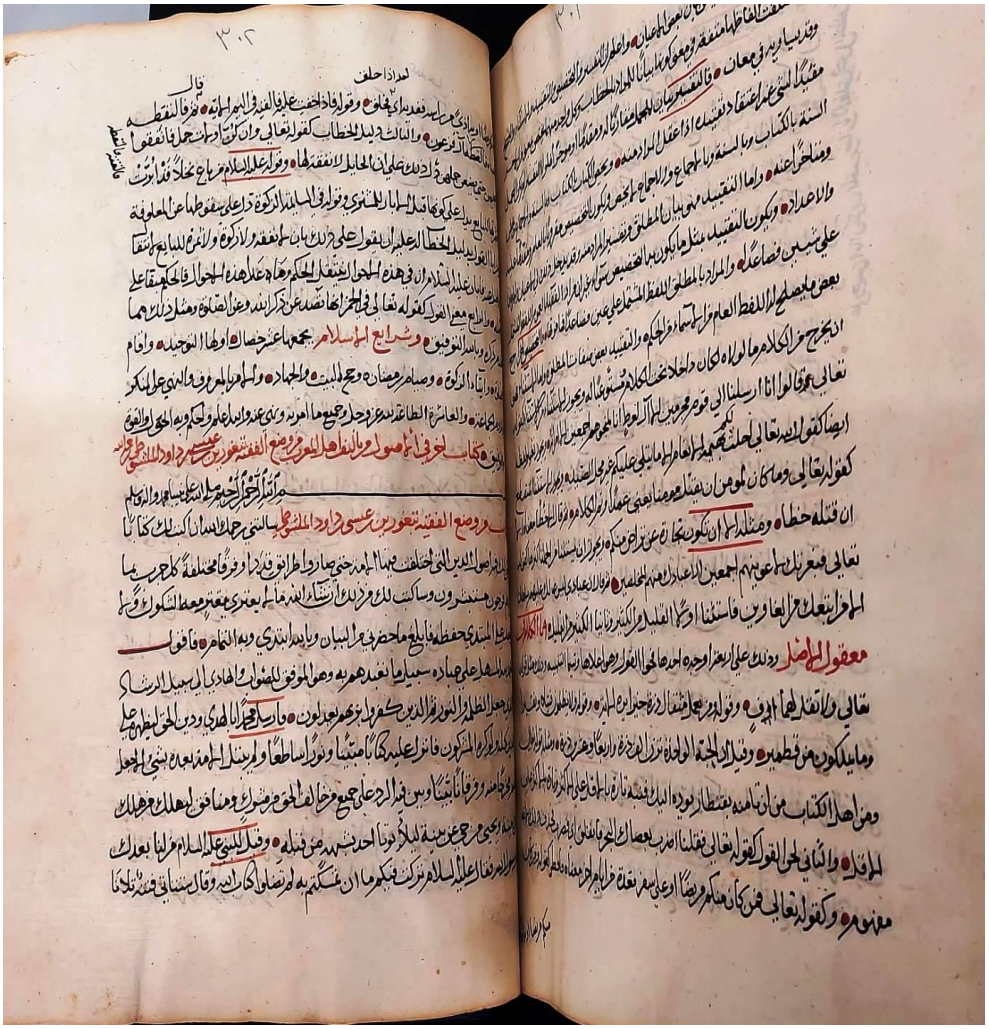

الورقة الأخيرة من المخطوط (النسخة المشرقية)

الملحق رقم (2)

الورقة الأولى من المخطوط (النسخة المغربية)

الورقة الأخيرة من المخطوط (النسخة المغربية)